دعم القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

ـ دراسة ميدانية ـ

Developing the competitiveness of small and medium enterprises in Algeria

بلخير فريـــد– أستاذ مساعد أ– . جامعة تيارت داني الكبير معاشو–أستاذ. جامعة سيدي بلعباس

belkheir.farid@yahoo.fr

ملخص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري ومساهمتها في التنمية الاقتصادية كالتشغيل، الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة، باعتبار الجزائر حملت شعار**"المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو"**، هذا ما أفسح المجال لهذا النوع من المؤسسات أن يكون النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري، بفضل وضع بعض الاستراتيجيات لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع الفتي. لكن رغم الجهود المبذولة إلا أنه ما زالت بعض العراقيل تقف أمام تنمية وتطوير قدراته التنافسية. ومن أجل معرفة أهم هذه العراقيل والصعوبات التي تقف أما تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر قمنا بدراسة ميدانية لعينة منها، محاولة منا استخلاص النتائج والتوصيات للنهوض بهذا القطاع الفتي وإيجاد سبل دعم قدراته التنافسية، باعتبار أن التنافسية بمثابة الإطار الجامع لمختلف التدابير اللازمة لقطف ثمار الاندماج في الاقتصاد العالمي، والمحرك الرئيسي للمؤسسة الحديثة التي تسعى دائما تحت تأثير تقلبات المحيط نحو التميز في منتجاتها وأساليبها التسييرية بما يضمن لها البقاء والاستمرار.

الكلمات المفتاحية: التنافسية، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Summary:

The aim of this paragraph is to review the importance of SME in the Algerian economy and its contribution to economic development as providing jobs, Gross domestic product and the value-added, considering that Algeria carried the slogan " SME are engines of development". This is what paved the way for this type of institutions to be the model the most widespread in the Algerian economy. In order to know the most important of these obstacles and difficulties that stand against Competitive between SME in Algeria, we have done a field study of a sample of them, we tried to extract conclusions and recommendations for the advancement of this young sector and finding ways to support its competitiveness, considering Competitiveness as an overarching framework for the various measures necessary to reap the benefits of integration into the global economy.

KEY WORDS : Competitiveness, small and medium enterprises.

مدخل:

شهد قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا رغم العراقيل التي واجهته للاندماج الفعلي والتام في النسيج الاقتصادي، حيث أصبحت النموذج الأكثر انتشارا في الاقتصاد الجزائري بفضل الاستراتيجيات التي قامت بها الجزائر لتشجيع الاستثمار في هذا القطاع، وتكريس روح المقاولة من خلال مجموعة من التسهيلات لتشجيع الاستثمار، بداية من وضع تعديلات على المستوى القانوني، وتحسين المناخ الاستثماري و البيئة المناسبة حتى يكون المحرك الفعال للتنمية وتلبية حاجات السوق من السلع والخدمات المختلفة. حيث تطور تعداد هذه المؤسسات الفتية من 180671 مؤسسة سنة 2001 إلى 787379 مؤسسة في 2016[1] نتيجة تبني الجزائر فكرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو الاقتصادي، لكن مازالت هذه القاطرة بعيدة كل البعد عن مستوى التنافسية العالمية، هذا بسبب تواجدها في بيئة اقتصادية كلية لم تغير رؤيتها و اعتمادها الشبه المطلق على الاقتصاد الريعي، لأن التنافسية تشجع على توفير البيئة الملائمة، تشجيع الابداع والابتكار، تحسين المستوى المعيشي للفرد، كما تساعد على اكتشاف أسواق جديدة والخروج من الأسواق المحلية تجاه الأسواق الخارجية، فضلا عن ذلك أنها أصبحت من القناعات الراسخة وسيلة رئيسية لتطوير قدرة أي اقتصاد متقدم أو نامي. انطلاقا من هذا الوضع نطرح الإشكالية التالية:

" كيف يمكن تنمية القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر؟

لتحليل هذه الإشكالية تمحورت هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور:

- ✓ أولا: الإطار النظري لتنافسية المؤسسة
- ✓ ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر
- ✓ ثالثا: دراسة ميدانية حول أبعاد التنافسية للمؤسسات ص و م في الجزائر

أولا: الإطار النظري لتنافسية المؤسسة

في حقيقة الأمر أن التنافسية بالنسبة للمؤسسة يرجع ظهورها في أواخر السبعينات، من خلال شركة ماكينزي للاستثمارات، اعتمادا على النجاح الذي حققه اليابانيون عند غزو الأسواق العالمية.[2]

1. تعريف تنافسية المؤسسة: إن للتنافسية عدة تعاريف أهمها:

ـ تعرف هيئة التجارة والصناعة البريطانية التنافسية بالنسبة للمؤسسة على أنها " القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب، وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المؤسسات الأخرى".[3]

ـ كما أوضحت دراسة لـ "الأنكتاد" عام 1995" أن التنافسية المؤسسة يمكن تعريفها بأنها " قدرة المؤسسات الفردية على المحافظة، أو زيادة نصيبها السوقي على أساس مستمر".[4]

كما يمكن تعريف التنافسية أنها " مهارة المؤسسة التي تجعلها قادرة على التطور في وجه منافسيها لتتمكن من ترجيع كفة الميزان لصالحها".[5]

من خلال هذه التعاريف المقدمة يرى الباحث أن التنافسية هي الوسيلة الأنجع التي تمكن المؤسسة من تحقيق التفوق على منافسيها باستخدام الأداء المتميز والتفاعل القوي بين استراتيجيات المؤسسة المناسبة من أجل اكتساب مكانة في السوق المحلي أو العالمي وصد رياح المنافسة.

2 . علاقة التنافسية بأداء المؤسسة: إن القدرة التنافسية تنشأ من الأداء المتميز والمنفرد للمؤسسة بالمقارنة مع بقية المنافسين، والذي يكون نتاج الاستغلال الأمثل للموارد الذي يلعب دورا كبيرا في صناعة القدرة التنافسية، على هذا فإن تحسين مؤشرات الأداء كالإنتاجية، الابتكار، الإبداع والجودة يعد تدعيم التنافسية والاستمرار في تحسينها هو بمثابة الحفاظ عليها وتطويرها، كما أن التنافسية للمؤسسة تقاس من خلال مؤشرات الأداء حيث أن لتلك المؤشرات علاقة مباشرة مع التنافسية فهي تؤثر فيها وتتأثر بها.[6]

3 . مبادئ التنافسية الجديدة: يمكن تلخيص أهم المبادئ التي يعتمد عليها المفهوم الجديد للتنافسية فيما يلي:[7]

- إن التنافسية الجديدة هي محاولة لصنع المستقبل وعدم الانتظار للبحث عن مكان للمؤسسة.
- التنافسية الحقيقية هي البحث على الفرص أي على السوق الذي لم يحدث بعد، وليس على حصة من السوق الحالية، أي تعظيم حصة المؤسسة في السوق المنتظرة.
- تتخذ التنافسية الجديدة شكل المواجهة الشاملة بين مؤسسة وأخرى أو بين مجموعة من المؤسسات، بل تمتد لتشمل كل الإمكانيات والقدرات للمؤسسة المنتجة للسلعة لتواجه بها كل إمكانيات والقدرات المؤسسة المنتجة للسلعة المنافسة.
- تعتمد التنافسية الجديدة على التنسيق والترابط بين أجزاء المؤسسة لتكوين كتلة متكاملة من الموارد والإمكانيات والقدرات التي يتم توظيفها جميعا لتحقيق قدرة تنافسية أعلى في مواجهة المنافسة.
- تحتاج التنافسية الجديدة ليس فقط لعامل السرعة والقدرة على ضغط الوقت لضمان الوصول إلى الزبون قبل المنافسين، ولكنها تحتاج أيضا إلى استثمار الوقت الطويل لتكوين القدرات الجديدة التي يستغرق ابتكارها وتطويرها ووضعها موضع التطبيق لفترات طويلة نسبيا.

أخيرا يمكن القول أن التنافسية تضع المؤسسة في وضعية قوية تجاه منافسيها، تكون بعيدة عن تهديدات قوى المنافسة داخل الصناعة، حيث اكتساب القدرة التنافسية والحفاظ على المركز التنافسي للمؤسسة داخل السوق أو القطاع لا يأتي إلا من خلال بناء إستراتيجية تنافسية ملائمة.

ثانيا: المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المؤسسة الصغيرة والمتوسطة قاطرة النمو، تلك هي الثقافة السائدة في بلدان العالم برمته والتي تبنتها الجزائر بفسحها المجال أمام المقاول والذي لعب الدور الأساسي بتسخير ماله وكفاءته المحدودة لإنشاء مؤسسة صغيرة ومتوسطة ساعيا لنموها وتوسع حقل نشاطها.

1 . تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر 2001 . 2016:

لقد عرف الاقتصاد الجزائري حركية ملحوظة في السنوات الأخيرة نتيجة البرامج الموضوعة من طرف الدولة نتيجة الاصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر، لتحقيق النمو والتوازن الاقتصاديين. لقد عملت هذه الأخيرة على تحسين المناخ الاستثماري وعرف تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تطورا ملحوظا، نتيجة توسع نطاق الاستثمار والاهتمام بهذا القطاع الفتي، فكانت بداية الاهتمام الفعلي بإنشاء وزارة مكلفة بهذا القطاع، ومع انظمام الجزائر إلى المشروع الأورو. متوسطي، وكذا

توقيعات ميثاق بولونيا العالمي حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في جوان 2000، كما سعت الوزارة الوصية على إصدار القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 01 . 18 في 12 ديسمبر 2001.

الجدول التالي يوضح تطور تعداد المؤسسات ص و م في الجزائر خلال 2001 . 2015 كما يلي:

الجدول رقم (01): تطور وتوزيع المؤسسات ص و م حسب الطابع القانوني 2001 . 2016

السنوات	المؤسسات الخاصة		المؤسسات العامة		المجموع
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة%	
2001	179893	99,56	778	0,44	180 671
2002	189552	99,59	778	0,41	190 330
2003	207949	99,62	778	0,38	208 727
2004	225449	99,65	778	0,35	226 227
2005	245842	99,64	874	0,36	246 716
2006	269806	99,72	739	0,28	270 545
2007	293946	99,66	666	0,34	294 612
2008	392013	99,84	626	0,16	392 639
2009	455398	99,87	591	0,13	455989
2010	471634	99,88	557	0,12	472191
2011	511856	99,88	572	0,12	512428
2012	550511	99,89	557	0,11	551068
2013	601583	99,90	557	0,10	602140
2014	656949	99,91	542	0,09	657491
2015	716895	99,92	532	0,08	717427
2016	786989	99,96	390	0,04	787379

المصدر: وزارة الصناعة و المناجم " نشريات المعلومات الاحصائية السنوية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجزائر، 2002 . 2017

من الجدول نلاحظ أن هناك تطور كبير في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ قدر عدد المؤسسات في سنة 2016 بـ 787379 مؤسسة في كل من القطاع الخاص والعام بعد ما كانت سنة 2015 تقدر بـ : 717427 مؤسسة أي بمعدل تطور قدر بـ : 09,75%، كما كان يبلغ العدد الإجمالي 180671 مؤسسة سنة 2001، هذا التطور راجع إلى الاهتمام الجاد من طرف الدولة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب التحولات التي تمر بها الجزائر منذ انطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي التي ركز على جوانب التنمية الدائمة.

أما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسط الخاصة، كذلك هناك استمرار في ارتفاع هذا النوع دون الانخفاض خلال الفترة المدروسة، حيث قدر عدد المؤسسات الخاصة سنة 2001 يقدر بـ:179893 مؤسسة لتبلغ سنة 2016 بـ: 786989 مؤسسة، هذا دليل على تحفيز القطاع الخاص من طرف الدولة في إنشاء وخلق مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

أما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاع العام استقر عددها عند 778 مؤسسة منذ سنة 2001 حتى سنة 2004، ثم ارتفع هذا العدد إلى 874 مؤسسة سنة 2005 وهي زيادة ضئيلة إذا ما قورنت بالزيادة بالنسبة للمؤسسات في القطاع الخاص، أما سنة 2006 انخفض عدد مؤسسات القطاع العام ليبلغ 739 مؤسسة، ليستمر هذا الانخفاض حتى سنة 2016 ليبلغ عددها 390 مؤسسة. يمكن تفسير هذا التراجع إلى التخلي على هذا النوع من المؤسسات في القطاع العام نتيجة لترك المبادرات الخاصة للشباب وتمكينهم من الخوض في مجال الاستثمار. كما يمكن تفسيره أيضا إلى عمليات الخوصصة التي شهدتها الجزائر منذ برامج الإصلاح والتعديل الهيكلي بتحويل الملكية للمؤسسات العمومية إلى الخواص.

2 . مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري

2 . 1 المؤسسات ص و م وسوق الشغل: كما تطرقنا سابقا قد سجلت الجزائر ارتفاعا ملحوظا في عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة، وهذا ما اتبعه زيادة في عدد مناصب الشغل المنشأة، حيث استطاعت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية أن تخلق حوالي 2540698 منصب شغل سنة 2016، بعد ما كان عدد العمال في هذا القطاع سنة 2010 يقدر بـ: 1625686 عامل[8]، أي بنسبة تطور تعادل 56.28% ، هذا تطور هام جدا ولكن غير كاف نظرا لدرجة البطالة التي هي عليها الجزائر، حيث كانت الزيادة في المؤسسات الخاصة لها الفضل في هذا التطور، لا شك أن زيادة خلق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطويرها يزيد في خلق مناصب الشغل والتقليل من البطالة، خاصة أن مثل هذه المؤسسات لا تعتمد على تكنولوجيا ولارأس مال كبير، هذا ما يفسر تطور مناسب الشغل من سنة لأخرى.

2 . 2 المساهمة القيمة المضافة: تطور القيمة المضافة كان في كل من القطاع الخاص والقطاع العام للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تطور القيمة المضافة في القطاع الخاص منذ سنة 2010 إلى 2015 بـ: 3242,83 مليار دينار ممثل بمعدل تطور يعادل 69,26%، هذا التطور نتيجة زيادة خلق وإنشاء المؤسسات وتوسعها في الاقتصاد الوطني، كما شهد أيضا التطور في القيمة المضافة بالنسبة القطاع العام رغم تراجع تعداد المؤسسات العامة في هذه السنوات حيث تطو بـ: 485,03 مليار دينار خلال الفترة المدروسة أي بنسبة 58,70%[9].

ثالثا: دراسة ميدانية حول أبعاد التنافسية للمؤسسات ص و م في الجزائر

تعتبر هذه الدراسة وصفية تحليلية من حيث سعيها التعرف على العوامل التنافسية التي تساعد في تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من خلال المسح الميداني للمؤسسات مدار البحث، وتعتبر أيضا تطبيقية من حيث الأساس، وسببية من حيث الغرض، لأن هنالك فرضيات في البحث يجب اختبارها.

1 . منهجية الدراسة ومصادر جمع المعلومات

1 . 1 منهجية الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي، من أجل معرفة أهم العقبات التي تقف أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتحقيق التفوق التنافسي خاصة في الأسواق الخارجية، وهذا لكونه الأكثر والأنسب المناهج البحثية لوصف الظاهرة موضوع البحث. وذلك باستخدام الأسلوب التطبيقي بهدف جمع البيانات وتحليلها واختبار الفرضيات، والذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة ويعبر عنها تعبيرا كيفيا وكميا.

1 . 2 مصادر وطريقة جمع المعلومات: اعتمدت هذه الدراسة بشكل رئيسي على نوعين من البيانات:

1 . 2 . 1 المصادر الثانوية للبيانات: تمثلت البيانات الثانوية أساسا في البيانات الداخلية التي هي عبارة عن معلومات خاصة بكل مؤسسة محل الدراسة كاسم المؤسسة، الطابع القانوني للمؤسسة، نشاط المؤسسة، عدد عمال المؤسسة.

1 . 2 . 2 المصادر الأولية: تم استخدام الاستبيان لجمع المعلومات الأولية كأداة رئيسية للبحث، وتوحيد نوع وطريقة الأسئلة الموجهة لأصحاب المؤسسات. وقد تمحور الاستبيان حول جملة من العوامل المتعلقة بتدعيم التنافسية داخل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ومدى تأثير هذه العوامل في تفعيل التفوق التنافسي من أجل القيام بوظيفة التصدير لهذا النوع من المؤسسات. وتحديد أهم المتغيرات الرئيسية المستقلة التي لها تأثير على الأداء التنافسي المتميز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمتغير تابع.

1 . 2 . 3 طريقة جمع البيانات: تم جمع البيانات الخاصة بالاستبيان عن طريق أسلوب المقابلات الشخصية مع العينة محل الدراسة، ويكمن الهدف الرئيسي من هذه الطريقة إلى الرفع من درجة الاستجابة وكذا الإجابة عن أي تساؤلات يمكن أن تصدر من صاحب المؤسسة، كما تم جمع البيانات على بعض المؤسسات عن طريق البريد الالكتروني لعينة الدراسة، إضافة إلى ذلك، فقد تم الاعتماد على مرجع الكومباس (الفهرس العام الجزائري للاقتصاد الجزائري)، في الحصول على بعض العناوين الالكترونية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب ولايات التراب الوطني. أما بالنسبة للفترة الزمنية التي تم توزيع الاستبيانات فيها واسترجاعها فقد امتدت من ديسمبر 2015 إلى غاية ماي 2016

1 . 3 إعداد وتصميم الاستبيان: لقد تم الاعتماد في تصميم الاستبيان في البداية إلى وضع مقدمة نظرا لأهميتها، من خلال تقديم موضوع الدراسة للمستقصي منهم وتعريفهم بهدفها الأكاديمي لتشجيع المستقصي على المشاركة في الموضوع، لأن الأسئلة تعتبر تجاوز ومساس إلى حد ما ببعض الخصوصيات. كما تضمن الاستبيان بيانات الدراسة مصفوفة نجد في صفوفها مختلف البيانات المتعلقة بالمؤسسات التي تم استجوابها. كما تضمن الاستبيان مجموعة من البيانات تم الاعتماد عليها والتي يمكن تقسيمها إلى أبعاد رئيسية (تمثلت في المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة) ومتغيرات فرعية (تمثل في فقرات الاستبيان). الجدول التالي يوضح ذلك أكثر:

الجدول رقم (02): توزيع فقرات الاستبيان

الأبعاد الرئيسية	المتغيرات الرئيسية (الفقرات)	رموز البنود
عوامل دعم الأداء التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	الإبداع التكنولوجي	$X_1 - X_3$
	البحث والتطوير	$X_4 - X_6$
	تكنولوجيا المعلومات والاتصال	$X_7 - X_{10}$
	الاستثمار في الرأس المال البشري	$X_{11} - X_{14}$
	الشراكة الأجنبية	$X_{15} - X_{16}$
	الدعم الحكومي	$X_{17} - X_{20}$
الأداء التنافسي	الأداء والتفوق التنافسي	Y

المصدر: من إعداد الباحثين

كما تم استعمال مقياس ليكرت الخماسي، من أجل إعطاء للفقرات درجات استجابة كما في الجدول:

الجدول رقم (03): درجة الإجابة لفقرات الاستبانة

درجة الإجابة		1	2	3	4	5
المتغيرات	عوال التنافسية	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
	التفوق التنافسي					

2 . اختيار عينة الدراسة: تم اختيار عينة الدراسة من مجتمع يمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الاقتصادية على مختلف القطاعات، قد تم توزيع 60 استبانة حيث قمنا بإلغاء 7 استبانات لعدم صلاحيتها للتحليل واعتمدنا على 53 استبانة مثلت عينة الدراسة، حيث قام الباحث بتوزيع الجزء الأكبر منها شخصيا على أصحاب وممثلين لمؤسسات العينة، كما تم الاستعانة كما ذكرنا سابقا بالبريد الالكتروني لتوزيع الجزء الآخر. حيث تكونت العينة حسب طابع النشاط من الصناعات التالية: (النسيج، الصناعات الغذائية، الجلود، الإكترونية، الكهربائية، الكيميائية، الحديد، البلاستيك، الزجاج والخشب)، أما حسب الطبيعة القانونية مما يلي: (ذات الشخص الوحيد، ذات المسؤولية المحدودة، ذات الأسهم وشركات التضامن)، أما حسب الحجم تكونت العينة من: 55 % مؤسسات صغيرة و 45 % مؤسسات متوسطة.

3 . التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة: يتناول هذا المحور عرض وتحليل البيانات التي أظهرها استبيان البحث، من خلال تحليل آراء واستجابات أفراد العينة حول المتغيرات الرئيسية وأبعادها.

3 . 1 اختبار الاتساق الداخلي للمتغيرات: من أجل قياس صدق وثبات أداة هذه الدراسة تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (spss) Statistique Package For Social Scienes ، حيث يختص هذا البرنامج في تحليل البيانات سواء كان تحليلا وصفيا أو تحليلا استنباطيا أو ما يعرف باختبار الفروض. وذلك عن طريق استخراج معامل الاتساق الداخلي لفقرات المقياس (ألفا كرونباخ) Cronback's alpha، وذلك للتأكد من عدم حصول أي خطأ على البيانات إذا أعيدت الدراسة نفسها وباستخدام أداة القياس نفسها، وفي الظروف نفسها. وتعتبر قيمة المعامل التي أكبر أو تساوي 0,60 مقبولة للحكم على ثبات الاستبيان، حيث كلما زادت قيمة المعامل زادت درجة الثبات والصدق من أسئلة الاستبيان.

الجدول رقم (04): قيم اختبار ألفا كرونباخ لنموذج ومتغيرات الدراسة

المتغيرات	مجال الفقرات	معامل الثبات
$X_1 - X_3$	الإبداع التكنولوجي	**0,71**
$X_4 - X_6$	البحث والتطوير	**0,61**
$X_7 - X_{10}$	تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	**0,63**
$X_{11} - X_{14}$	الاستثمار في الرأس المال البشري	**0,72**
$X_{15} - X_{16}$	الشراكة الأجنبية	**0,75**
$X_{17} - X_{20}$	الدعم الحكومي	**0,74**
Y	الأداء والتفوق التنافسي	**0,68**
الدرجة الكلية		**0,73**

المصدر: من إعداد الباحثين

يتضح من الجدول أن معاملات الثبات لمكونات أداة القياس كله قيمها أكبر من 0,60 وهذا يعني قيمة جيدة لثبات الاتساق الداخلي. فضلا عن أن الثبات الكلي لمجموع المؤشرات الكلية بلغت 0,73 مما يعطي مؤشرا قويا على استقرار نتائج الأداة واتساقها. وهذا ما يجعلها صالحة ومناسبة لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

2 . 3 اختبار الفرضيات:

يشير المخطط الفرضي للدراسة إلى الفرضيات الموضوعة، إذ تمثل الأسهم مجموع الفرضيات التأثير بين المتغيرات المستقلة التي تمثل عوامل دعم القدرة التنافسية و المتغير التابع الذي يمثل التفوق التنافسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كما هو موضح في الشكل التالي:

الشكل رقم (01): المخطط الفرضي للبحث

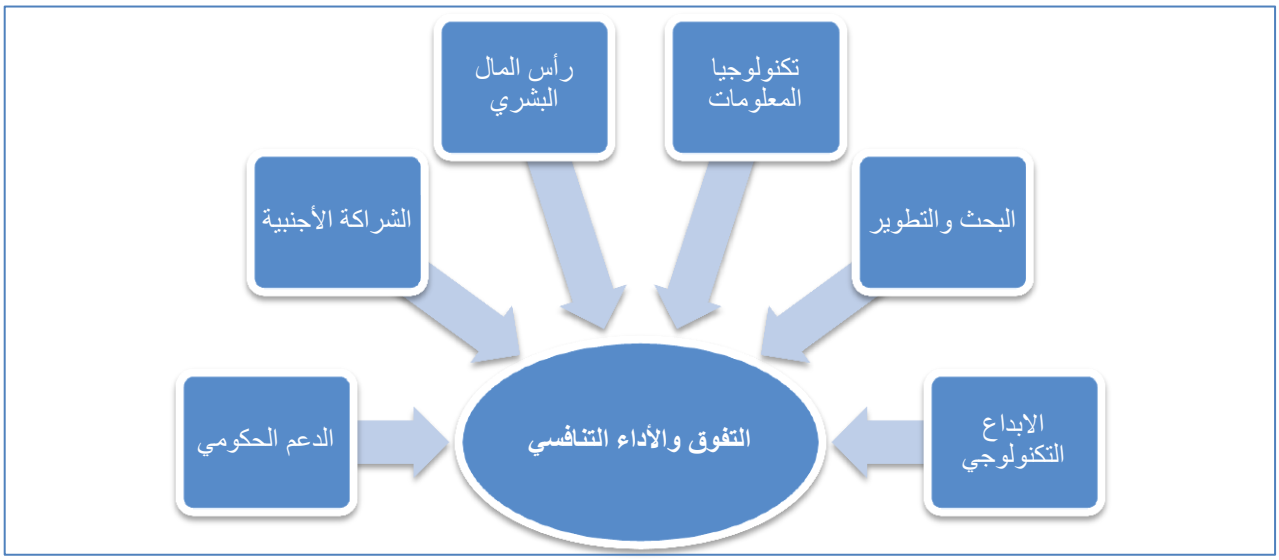

المصدر: من إعداد الباحثين

كما تم اختبار جميع الفرضيات المذكورة سلفا في مقدمة البحث، حيث تمت مقارنة المتوسطات الحسابية لمختلف الفقرات وحساب قيمة (t) لأن الانحراف المعياري للمجتمع مجهول لكل من المتغيرات عند α= 0,05 بمستوى ثقة 95 % وهي نسبة مقبولة ومعتمدة في العلوم الإنسانية، وبمتوسط حسابي مفترض يساوي (3) تم حسابه بطريقة العلامة الوسطى لمقياس ليكرت الخماسي

$$(5 + 4 + 3 + 2 + 1) / 5 = 15 / 5 = (3).$$

إذا الفرضية العدمية ($H0 \leq 3$)،الفرضية البديلة ($H1 > 3$)، وهو تحليل أحادي الطرف من اليسار.

$$\begin{cases} H_0 : \mu \geq 3 \\ H_1 : \mu \langle 3 \end{cases}$$

. **اختبار الفرضية الأولى:** انطلاقا من الفرضية الأولى تم تحديد الفرضية العدمية H_0 التي مفادها:

" ليس من أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تبني إستراتيجية الإبداع التكنولوجي "

الجدول رقم (05): نتائج اختبار الفرضية الأولى

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tcal المحسوبة	H_0
X_1	لا تتبنى المؤسسة الابتكارات العالمية الرائدة	3.83	1.38	4.379	نقبل
X_2	المؤسسة غير مهتمة بالملتقيات والمعارض الخاصة بالإبداع	3.34	1.32	1.875	نقبل
X_3	المؤسسة ليس لها مصلحة خاصة بالتطور التكنولوجي	3.09	1.35	0.485	نقبل
	الدرجة الكلية	**3.42**	**1.38**	**2.216**	نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال البيانات المسجلة في الجدول يتضح أنه قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية (- 1,684) لكل فروع الفرضية الأولى، بما فيه الفرض ككل، هذا ما يعني قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي تنصها: " من أولويات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تبني استراتيجية الابداع التكنولوجي" ، عند مستوى معنوية 5 %.

. **اختبار الفرضية الثانية:** انطلاقا من الفرضية الثانية تم تحديد الفرضية العدمية H_0 التي مفادها:

" عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالبحث والتطوير "

الجدول رقم (06): نتائج الفرضية الثانية

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tcal المحسوبة	H_0
X_4	عدم قيام المؤسسة بالتعاون مؤسسات أخرى في مجال البحث والتطوير	4.38	0.96	10.465	نقبل
X_5	المؤسسة لا تتصل بالجامعات والمعاهد المتخصصة في البحث	3.58	1.52	2.778	نقبل
X_6	لا تهتم المؤسسة بأبحاث ودراسات تخص تطوير منتج جديد	3.11	1.5	0.534	نقبل
	الدرجة الكلية	**3.69**	**1.45**	**3.464**	نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من البيانات المسجلة في الجدول يتضح أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية (1,684-) لكل فروع الفرضية الثانية، بما فيه الفرض ككل، عموما هذا ما يعني قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي نصها: " اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالبحث والتطوير "، عند مستوى معنوية 5 %.

. **اختبار الفرضية الثالثة:** انطلاقا من الفرضية الثالثة تم تحديد الفرضية العدمية H_0 التي مفادها:

" لا تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تسخير وتوفير كل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال "

الجدول رقم (07): نتائج الفرضية الثالثة

الفقرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tcal المحسوبة	H_0
لا تستخدم المؤسسة أجهزة وبرمجيات حاسوبية جد متطورة	X_7	3.75	1.18	4.627	نقبل
شبكة الانترنت غير متاحة لكل العاملين	X_8	3.4	1.52	1.916	نقبل
عدم انتهاج المؤسسة إستراتيجية التسويق الالكتروني	X_9	4.15	1.17	7.156	نقبل
لا تقيس المؤسسة مستوى المعرفة لديها بالمؤسسات المنافسة	X_{10}	3.32	1.37	1.7	نقبل
الدرجة الكلية		**3.66**	**1.36**	**3.533**	نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال البيانات المسجلة في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية 1,684- للفرض ككل، هذا ما يعني قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي نصها: " تعمل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية على تسخير وتوفير كل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال" عند مستوى معنوية 5 %.

. **اختبار الفرضية الرابعة:** انطلاقا من الفرضية الرابعة تم تحديد الفرضية العدمية H_0 التي مفادها:

" عدم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاستثمار في الرأس المال البشري "

الجدول رقم (08): نتائج الفرضية الرابعة

الفقرات		المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tcal المحسوبة	H_0
لا يوجد في المؤسسة كوادر بشرية تملك الخبرة والمهارات العالية	X_{11}	2.77	1.44	-1.163	نقبل
التدريب لا يشمل جميع العاملين وكافة المستويات	X_{12}	3.6	1.47	2.271	نقبل
لا ينصب التدريب على فهم عناصر التنافسية	X_{13}	3.57	1.37	3.029	نقبل
لا يتم التكوين في معاهد متخصصة	X_{14}	3.25	1.45	1.255	نقبل
الدرجة الكلية		**3.3**	**1.47**	**1.486**	نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

من خلال البيانات المسجلة في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية (1,684-) للفرض ككل، هذا ما يعني قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي نصها: " اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالاستثمار في الرأس المال البشري " عند مستوى معنوية 5 % .

. **اختبار الفرضية الخامسة:** من الفرضية الخامسة تم تحديد الفرضية العدمية H_0 التي مفادها:

" لم تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم المالي والتقني في إطار الشراكة الأجنبية "

الجدول رقم (09): نتائج الفرضية الخامسة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tcal المحسوبة	H_0
X_{15}	لم تقم المؤسسة بعلاقة تعاون مع المؤسسات الأجنبية	3.72	1.32	3.971	نقبل
X_{16}	عدم استفادة المؤسسة من الدعم المالي والتقني في إطار الشراكة	4.19	1.1	7.876	نقبل
	الدرجة الكلية	**3.95**	**1.24**	**5.578**	نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال البيانات المسجلة في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية (1,684-) لكل فروع الفرضية الخامسة، بما فيه الفرض ككل، عموما هذا ما يعني قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي نصها: " استفادت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الدعم المالي والتقني في إطار الشراكة الأجنبية " عند مستوى معنوية 5 %.

. اختبار الفرضية السادسة: من الفرضية السادسة تم تحديد الفرضية العدمية H_0 التي مفادها:

" عدم تلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم اللازم من طرف الدولة لدخول الأسواق الدولية "

الجدول رقم (10): نتائج الفرضية السادسة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tcal المحسوبة	H_0
X_{17}	لم تستفيد المؤسسة من دعم الحاضنات التكنولوجية	3.77	1.24	4.521	نقبل
X_{18}	لا توفر لكم الحكومة البيانات والمعلومات عن الأسواق الخارجية	4.17	0.99	8.604	نقبل
X_{19}	عدم تقديم الحوافز من أجل المشاركة في المعارض الدولية	4.19	1.06	8.173	نقبل
X_{20}	نقص الامتيازات لزيادة وتحسين الإنتاج	3.64	1.32	3.53	نقبل
	الدرجة الكلية	**3.94**	**1.18**	**5.799**	نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

كذلك يتضح لنا من خلال البيانات المسجلة في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية (1,684-) لكل فروع الفرضية السادسة، بما فيه الفرض ككل، عموما هذا ما يعني قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي نصها: " تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدعم اللازم من طرف الدولة لدخول الأسواق الدولية "عند مستوى معنوية 5 %.

. اختبار الفرضية السابعة: من الفرضية السابعة تم تحديد الفرضية العدمية H_0 التي مفادها:

" لا تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأداء والتفوق التنافسي "

الجدول رقم (11): نتائج الفرضية السابعة

	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	tcal المحسوبة	H_0
Y	عدم قدرة منتوجاتكم بالتميز والتوغل في الأسواق الخارجية	3.79	1.19	4.833	نقبل

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS

يتضح لنا من خلال البيانات المسجلة في الجدول أن قيمة (t) المحسوبة أكبر من قيمة (t) الجدولية (1,684-) للفرض، وهذا ما يعني قبول فرضية العدم H_0 و رفض الفرضية البديلة H_1 التي نصها: " تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالأداء والتفوق التنافسي " عند مستوى معنوية 5 %.

في ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال اختبار الفرضيات الجزئية يمكن التوصل إلى أن غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا تتبنى أبعاد التنافسية الموضوعة في الدراسة كالإبداع التكنولوجي، البحث والتطوير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال وعدم الاستفادة من الدعم المالي والتقني في ضوء الاتفاقيات الشراكة الأجنبية. مما أدى إلى عدم تميز هذه المؤسسات الفتية بالأداء والتفوق التنافسي.

الخاتمة:

حقيقة أن نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل جزء فعال داخل الاقتصاد الجزائري، من حيث أهميته ومساهمته في أهم المتغيرات الاقتصادية الرئيسية كالتشغيل، الناتج الداخلي الخام، والقيمة المضافة. وبهذا الوعي المتزايد بأهمية هذا القطاع الفتي في عملية التنمية الصناعية والاقتصادية، تحتم على الحكومة الجزائرية وكل الفاعلين في هذا القطاع بتبني استراتيجيات وسياسات واعية بأهمية هذا القطاع، من أجل جعله قاطرة النمو في الاقتصاد الجزائري وربطه بالقطاعات الأخرى من خلال توفير مناخ عمل يساعده على تلبية احتياجاته، هذا ما جعل تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ارتفاع مستمر من سنة لأخرى خاصة في القطاع الخاص، إلا أن القطاع ما زال بعيد كل البعد عن الأداء ومستوى التفوق التنافسي عن المستوى العالمي، نتيجة بيئة الاقتصاد الكلي الجزائري الغير التنافسي الذي يعتمد على المنطق الريعي في الأداء الاقتصادي. هذا ما يتطلب الاصلاح الدائم والتحسين المستمر لأداء السياسة الاقتصادية، لأن التفوق التنافسي على المستوى الكلي بشكل عام والجزئي بشكل خاص رهانا ليس من السهولة تحقيقه وليس من اليسير المحافظة عليه.

وفي ضوء ما تطرقنا إليه من خلال هذه الورقة البحثية لقد توصلنا إلى العديد من النتائج والتوصيات وفق سياق معرفي ومنهجي، مترابط مع الاشكالية محل الدراسة.

أولا: نتائج البحث

1 . اتضح أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المبحوثة ليس من أولوياتها تبني استراتيجية الابداع التكنولوجي، حيث أنها لا تقوم بالمشاركة في الملتقيات والمعارض الخاصة بالابداع، وعدم توفرها على مصالح خاصة بالتطور التكنولوجي. هذا ما يفسره نقص الموارد الماليه لهذه المؤسسات الفتية.

2 . تشير الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تهتم بالبحث والتطوير، نتيجة عدم تعاونها مع مؤسسات أخرى في مجال البحث والتطوير كالجامعات والمعاهد المتخصصة في البحث، هذا أيضا نتيجة ندرة الموارد المالية لهذه المؤسسات.

3 . غالبية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية تفتقر إلى وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وإن كانت موجودة فهي غير متاحة للجميع داخل المؤسسة، مثل شبكة الانترنت، وعدم انتهاجها لاستراتيجية التسويق الالكتروني. هذا نظرا للتكاليف المرتفعة التي تكلفها هذه الوسائل.

4 . تشير الدراسة أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لا تهتم بالاستثمار في الرأس المال البشري، بالرغم من أن هذا العنصر يشكل القاعدة الرئيسة لنشاط هذه المؤسسات والاعتماد الشبه المطلق عليه، كون أن هذا النوع من المؤسسات كما ذكرنا سابقا من ميزاتها اعتمادها على عنصر العمل أكثر من التكنولوجيا. إلا أنه وحسب الدراسة لا يتم التدريب في معاهد متخصصة، ولا يشمل جميع العاملين وكافة المستويات.

5 . لا تستفيد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية من الدعم المالي والتقني اللازم في إطار الشراكة الأجنبية، نتيجة أن غالبية هذه المؤسسات لا تنتهج استراتيجة الشراكة الأجنبية.

6 . لا تتلقى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية الدعم اللازم من طرف الدولة بغية تحسين تنافسيتها ودخولها الأسواق الدولية، حيث أن غالبيتها لا تستفيد من دعم الحاضنات التكنولوجية، نقص الامتيازات للتشجيع على زيادة وتحسين الإنتاج، عدم توفير البيانات اللازمة عن الأسواق الخارجية وتقديم الحوافز من أجل المشاركة في المعارض الدولية.

7 . عدم تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالأداء والتفوق التنافسي، لأن غالبية هذه المؤسسات لا تتبنى أبعاد التنافسية الموضوعة أثناء الدراسة (الابداع التكنولوجي، البحث والتطوير، تكنولوجيا المعلومات والاتصال، الاستثمار في الرأس المال البشري، الشراكة الأجنبية، وتقديم الدعم اللازم من طرف الدولة). لأن تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لهاعلاقة ارتباط وتأثير قوي بين أبعاد التنافسية.

ثانيا: التوصيات

في ضوء النتائج والملاحظات السابقة المتوصل إليها، ومن أجل دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية لتنمية قدراتها التنافسية وتحقيق الأداء المتميز، فإن الدراسة توصي بما يلي:

1 . ضرورة دعم اهتمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية بالإبداع التكنولوجي، وذلك عن طريق قيام الحكومة بتسهيل الإجراءات اللازمة لهذه المؤسسات الفتية من أجل المشاركة في الملتقيات والمعارض الخاصة بالإبداع التكنولوجي.

2 . تشجيع الحكومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البحث والتطوير، عن طريق تسهيل التعاون وربطها مع مؤسسات الدولة المتخصصة في مجال البحث والتطوير كالمؤسسات الجامعية والمعاهد والمدارس الوطنية.

3 . تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التنافس فيما بينها من خلال انتهاج استراتيجية التسويق الالكتروني، والعمل على تسخير وتوفير كل وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وضرورة توفير شبكة الانترنت في جميع المؤسسات الجزائرية.

4 . ضرورة فتح آفاق التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبين المعاهد المتخصصة في تدريب جميع العمال وكافة المستويات، من أجل الاستثمار في الرأس المال البشري.

5 . ضرورة فتح آفاق التعاون بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والمؤسسات الأجنبية، للاستفادة من الدعم التقني والمالي، وتحسين الأداء والتفوق التنافسي، والقيام بتحالفات عالمية بغية اكتشاف أسواق خارجية في إطار الشراكة الأجنبية.

6 . تقديم كل التسهيلات والحوافز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التشريعات الملائمة مثل منع الاحتكار من طرف الشركات الكبرى، وتشريعات تمنع الاغراق التي تتبعها بعض الشركات الأجنبية، وسن قوانين تقوم على تشجيع المنافسة ومحاربة الأسواق الموازية مثلا. كما يجب تقديم البيانات أو إنشاء بنوك للمعلومات خاصة بالمؤسسات الجزائرية للتعرف على الأسواق الخارجية، وتقديم الحوافز للمشاركة في المعارض الدولية، كما يجب منح الامتيازات التقنية والمالية اللازمة لتشجيع القدرة على زيادة وتحسين جودة الانتاج وتخفيض التكاليف، وضرورة المعاملة التفضيلية للمنتج المحلي.

المراجع:

[1]. وزارة الصناعة والمناجم: " النشريات الاحصائية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجزائر http://www.mdipi.gov.dz/

[2]. عبد الله بلوناس، بوزيدي لمجد: **" طرق بناء المزايا التنافسية المستدامة "** ، الملتقى الدولي الرابع حول : المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية، جامعة شلف، الجزائر يومي 08-09 نوفمبر 2010، ص03

[3]. مصنوعة أحمد :**" تنمية الكفاءات البشرية كمدخل التعزيز الميزة التنافسية للمنتج التأميني "** ، في الملتقى الدولي الرابع حول الصناعة التأمينية ، الواقع وآفاق التطوير تجارب دولية جامعة الشلف، الجزائر، يومي 3-4 ديسمبر 2012 ، ص 03

[4]. نيفين حسين شمت : **" التنافسية الدولية وتأثيرها على التجارة العربية والعالمية "**، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية مصر، 2010، ص28

[5] .Philippe Mouillot : "**stratégie l'entreprise" ,** gualino, édition paris France, 2007, p27

[6]. مطاي عبد القادر: **" الأهمية التنافسية للمناولة الصناعية وأثرها على المنافسة "**، الملتقى الدولي الرابع حول: المنافسة والاستراتيجيات التنافسية للمؤسسات الصناعية خارج قطاع المحروقات في الدول العربية"، جامعة شلف، الجزائر، يومي 08-09 نوفمبر 2010، ص 10

[7]. فرحات غول: **" التنافسية في ظل المتغيرات الجديدة لعالم الأعمال "**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة ، جامعة الجزائر، العدد 18-2008 ص90

[8]. وزارة الصناعة والمناجم: " النشريات الاحصائية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجزائر

[9]. وزارة الصناعة والمناجم: " النشريات الاحصائية الخاصة بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة "، الجزائر